

تصنيف المجرمين بين العلمي والواقع السجني

قيطوني أمال
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص :

تطرقت الكثير من المراجع لموضوع تصنيف المجرمين ورغم ذلك، فيبقى من المواضيع المعقدة والصعبة والسبب هو تناول نفس المفهوم ألا وهو التصنيف لمعالجة موضوعين مختلفين : أحدهما : ذلك الموضوع الذي يقسم المجرمين إلى مجموعات ذوو سمات وصفات معينة، على أساسها يفسر السلوك الإجرامي.

والموضوع الثاني : هو ذلك الذي يتناول تصنيف المجرمين من قبل الواقع السجني، فيقسم المجرمين إلى مجموعات وفق معايير معينة وعلى أساس هذه التقسيمات والتصنيفات، يوضع برنامج المعاملة العقابية الملائم لكل مجرم محكوم عليه.

الكلمات المفتاحية : التصنيف، العلم، الواقع، السجن، المجرمين، المؤسسات العقابية.

La classification des Criminels : entre la Science et la réalité pénitentiaire
Bine que la classification des criminels 'ait été l'objet de plusieurs études' elle reste une matière complexe .Cela est dû au fait qu'on emploie souvent le même 'à savoir la classification 'pour traiter deux sujets distincts:

Le premier consiste a classier les criminels selon certains critères 'sur la base des quelles en explique le comportement criminel.

Le second sujet consiste en la classification des criminels a partir de la réalité pénitentiaire 'où on classifie les groupes de criminels selon des critères inspiré de cette réalité et sur la base des quelles on conçoit un programme carcéral adéquat pour chaque condamne.

Les mots clés 'classification 'science 'réalité 'prison 'criminels.

تمهيد :

يعتقد البعض أن موضوع تصنيف المجرمين من المواضيع السهلة، لكن الحقيقة غير ذلك، إذ يعتبر من المواضيع الصعبة والمعقدة والسبب في ذلك هو تناول الموضوع من منحيين، منحى علمي ومنحى واقعي. منحى علمي، يتجسد في تلك الإهتمامات العلمية، تناولها العديد من العلماء والباحثين وفي تخصصات مختلفة بيولوجية أمثال : لمبروزو، أرنست موتون، دي تيليو قانونية، تناولها علماء أمثال : جار فالو، أتلاس. إهتمامات نفسية تناولها علماء أمثال كورزيني ...

على أساس هاته الإهتمامات والتخصصات العلمية، وجد أن المجرمون ينتلقون عن غيرهم في العديد من الصفات والسمات، على إثرها يندرج المجرمون إلى عدة طوائف، كل طائفة تضم مجموعة من المجرمين يشتركون في صفات معينة، تكون بمثابة مؤشرا لارتكابهم نوع معين من الجرائم.

فهناك المجرمون ذو علامات عضوية خاصة، تعتبر في الغالب تشوهات تقود صاحبها إلى ارتكاب السلوكات الإجرامية، كذلك الشخص ذو الطول المفرط، أو الشعر الغزير أو الضخامة ... إلخ.

هناك طائفة الأشخاص الذين يطلق عليهم إسم المجرمين نتيجة لما يعانونه من نقص عقلي كان سيما في حدوث وارتكاب السلوك الإجرامي، كذلك هناك من كانت ظروفهم الاجتماعية هي الدافع والمحرك لارتكاب الجريمة.

إضافة إلى ذلك، هناك من يصنف المجرمين على أسس قانونية كنوع الجريمة مدى تكرارها ...

منحى ثاني تناول موضوع تصنيف المجرمين ألا وهو المنحى الواقعي ويقصد به تلك التطبيقات التي تعتمد على المؤسسة العقابية وذلك وفقا لما سنه لها قانون تنظيم وإعادة إدماج المسجونين.

ويصنف المجرمون من خلال هذا المنحى إلى طوائف عديدة حددت على أساس معايير معينة.

هناك معيار من خلاله طائفة المجرمين الراشدين وطائفة المجرمين الأحداث :

- هناك معيار آخر على أساسه يصنف المجرمين إلى طائفة المجرمين المحكوم عليهم طائفة المجرمين المحبوسين احتياطيا وطائفة المجرمين المحبوسين تنفيذ الإكراه بدني.

- معيار آخر يصنف المجرمين إلى طائفة المجرمين المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة وأخرى تضم المجرمين المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة. يضاف الطائفتين طائفة المجرمين المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع الشغل، وكذا طائفة المجرمين المحكوم عليهم بعقوبة الحبس فحسب.

- معيار آخر يعتمد على المنحى الواقعي، على أساسه تظهر طائفة المجرمين المبتدئين وطائفة المجرمين المعتدين على الإجرام.

- معيار على أساسه يصنف المجرمين إلى طائفة المجرمين مرتكبي الجرائم العمدية وطائفة المجرمين مرتكبي الجرائم غير العمدية وكذا طائفة المجرمين مرتكبي الجرائم العادية وأخرى تضم المجرمين مرتكبي الجرائم السياسية ... وهكذا معيار آخر يعتمد على المؤسسة العقابية عند تصنيف نزلائها من المجرمين، ومن خلاله

تظهر طائفتي المجرمين الأصحاء والمجرمين المرضى.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول وإعادة التأكيد على أن تناول موضوع تصنيف المجرمين ليس بالأمر السهل، لذا هناك عدة تفسيرات لهذا الموضوع، كل تفسير يضم عدة معايير وكل معيار بدوره يضم عدة طوائف وسوف نوجز ذلك كما يلي :

وسوف نتطرق للمنحنيين كما يلي :

I- التصنيف العلمي للمجرم :

اختلفت معها الإتجاهات المفسرة للسلوك الإجرامي، فاختلقت التعاريف، وكل هذه الإختلافات أدت إلى نتيجة حتمية وهي ظهور طوائف عديدة للمجرمين، إندرجت كل طائفة ضمن تصنيف علمي، ومن أهم التصنيفات ما يلي:

I-1- التصنيف البيولوجي للمجرمين :

السلوك الإجرامي فسر على أساس وجود خلل بيولوجي وانطلاقاً من هذا التفسير، ظهرت تصنيفات معينة للمجرمين وكانت كالآتي :

I-1-1- تصنيف المجرمين حسب لمبروزو : (الجوهري، ص 1999، 60)

في بداية أبحاثه، وجد لمبروزو أن المجرمين، يندرجون ضمن ثلاثة أصناف، ثم وبعد تطور أبحاثه وتعمقها، خلص أن هناك خمسة أنماط من المجرمين على النحو التالي :

المجرم بالميلاد أو بالغريزة : يتميز هذا المجرم بوجود ملامح عضوية خاصة وإرتدادية وسمات نفسية وعقلية ومزاجية تمثل ردة وراثية إلى صفات وسمات الإنسان الأول والمخلوقات البدائية، ويخلص لمبروزو هذه الصفات الإرتدادية فيما يلي :

1- إختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة والمنطقة التي ينتمي إليها المجرم.

2- عدم إنتظام وتشابه نصفي الوجه.

3- كبر زائد في أبعاد الفك وعظام الوجنتين.

4- تشوهات في العينين.

5- كبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين أو بروزهما من الرأس بشكل يماثل أذني الشمبانزي.

6- إلتواء الأنف أو إعوجاجه أو إنفطامه أو مشابهته للمنقار أو وجود بروز فيه.

7- إمتلاك الشفتين وضخامتهما وبروزهما.

8- إمتلاء الوجنتين وبروزهما كما في بعض الحيوانات.

9- ذقن طويلة أو قصيرة أو مفرطة كتلك التي عند القردة.

10- غزارة في شعر الرأس والجسم.

- 11- طول مفرط في الذراعين.
 - 12- وجود أصابع زائدة في اليدين أو القدمين.
 - 13- عيوب في التجويف الصدري.
 - 14- شذوذ في تركيب الأسنان.
 - 15- كثرة الوشم على أجسام المجرمين.
- أما الصفات النفسية والعقلية والمزاجية فهي كثيرة منها (الجوهري، ص 61، 1999)
- 1- إنعدام أو ضعف الإحساس بالألم.

2- عنف المزاج والغرور.

3- الإندفاع في التصرف الآني وعدم السيطرة على النفس.

4- عدم المبالاة وعدم الإحساس بتأنيب الضمير أو الشعور بالشفقة.

5- الميل نحو الكسل.

6- عدم إحترام النساء.

7- الشعور الدائم بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي.

ب) المجرم المجنون : وهو مصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخير والشر وهو يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة، ولذلك ينبغي أن يوضع في مصحة عقلية حتى يتقي شره ويعالج من مرضه إذا أمكن أو يعدم إذا كان جنونه لا يوحي له بالشفاء. وألحق به لمبروزو المجرم الهستيري والمصاب بالصرع والمدمن على الخمر.

ج) المجرم بالعادة : يولد هذا المجرم دون أن تتوافر لديه صفات المجرم بالميلاد وهو مصاب بضعف خلقي، ويعتاد على ارتكاب جرائمه بتأثير ظروف إجتماعية تغرس فيه النزعة إلى ارتكاب الجريمة ومن أهم هذه الظروف إتصاله بالمسجونين وإدمانه الخمر والبطالة، الأمر الذي يكسبه إستعدادا إجراميا، ويصبح خطره على المجتمع كخطر المجرم بالفطرة وتكاد تنحصر جرائم هذا النوع في الاعتداء على الأموال من سرقة، نصب، خيانة أمانة، رشوة... إلخ.

د) المجرم بالصدفة : يتميز هذا المجرم بعدم وجود ميل أصيل إلى الإجرام ولا يتوافر ضعف خلقي، كما أنه لا يسعى وراء الجريمة، وإنما يخضع بصورة تلقائية لمجموعة من المؤثرات الخارجية الطارئة، فيعجز عن تقدير نتائج وعواقب فعله، كما أن هذا النمط من المجرمين قد يرتكب جريمتهم بدافع حب التقليد والظهور وبالتالي يحسن إبعاده عن الوسط الذي يعيش فيه.

هـ) المجرم بالعاطفة : لا يرتكب المجرم بالعاطفة جريمتهم بسبب تكوين وراثي خاص أو ضعف في قواه العقلية، وإنما يرجع سلوكه الإجرامي إلى أسباب أخرى عاطفية مثل : الحب والغضب والحقد والغيرة والحماس والدفاع عن الشرف ويتميز المجرم في هذه الحالة بشعور مرهف وحساسية مفرطة لا يمكن مقاومتها، وبالتالي يندفع إلى ارتكاب

جريمته تحت تأثير الثورة النفسية والإيمان المطلق بعقيدته وأغلب جرائم المجرم بالعاطفة هي جرائم الإعتداء على الأشخاص والجرائم السياسية وهذا النوع من المجرمين سريعو الندم على الجرائم التي يرتكبونها، ويرى لمبروزو عدم فرض عقوبة على هذا النمط من المجرمين كي لا تفسدهم وتجعل منهم مجرمين بالعادة.

I-2-1- تصنيفات المجرمين أرست هوتون :

إنطلق هوتون من فكرة أن الإنسان المجرم يتميز عن غيره من الأشخاص العاديين بمجموعة من الصفات نذكرها كالآتي :

- 1- هنالك إختلافات عضوية بين المجرمين وغير المجرمين من حيث الصفات الجسدية.
- 2- يتميز المجرمون بالجبهات المنخفضة والأنوف الضيقة أو العريضة والفكوك الضيقة.
- 3- تتلائم رداءة البنية مع رداءة العقل.
- 4- يغلب على عيون المجرمين الألوان الرمادية.
- 5- يتميز المجرمون بوجود الوشم.
- 6- يتميز المجرمون بالشفاة الرفيعة والفكوك ذات الزوايا الضيقة.
- 7- شكل الأذن الخارجي للمجرمين ملتوية إلى الداخل مقارنة بالأسوياء.
- 8- حياة المجرمين منخفضة ومائلة ورقابهم طويلة تتميز بالدقة وأكتافهم مائلة وغير أفقية (مصطفى بكاره، ص150).

I-3- تصنيف المجرمين حسب دي تيليو :

خلص دي تيليو إلى وجود ما يسمى بالمجرمين المجانين وميز بين نوعين من المجرمين المجانين (عبد الستار، ص68،

أ) المجرم المجنون : هو الذي يرجع سبب إجرامه إلى تكوين كامن فيه وسابق على إصابته بالجنون. هناك تصنيفات أخرى للمجرمين ومن الناحية البيولوجية تصنيف دي تيليو الذي ميز بين نوعين من المجرمين المجانين (عبد الستار، ص68، 1985) المجرم المجنون والمجنون المجرم كذلك هناك تصنيف لكريتشمير والذي قسم جسم الإنسان إلى نماذج أربع، وجعل كل نموذج يمثل نوع معين من المجرمين، وهم : النموذج النحيل، النموذج المطبوع، النموذج الممتلئ، النموذج المختلط. (خلف، ص177، 1978)

III-2- التصنيف النفسي للمجرمين (شحاته، ص2001، 150)

وهو التصنيف الذي يضع في الإعتبار فهم شخصية المجرم وخصاله النفسية والإنفعالية ودوافعه الاشعورية، وكافة الإضطرابات النفسية والعقلية التي يمكن أن يعاني منها المجرم، وكذلك صراعاته النفسية. وقد تمت في هذا الإطار محاولات عديدة، حاول بعض الباحثين وضع بعض الأطر التصنيفية الأقرب إلى العمومية، ومن بين هذه التصنيفات :

III-1-2- تصنيف كورزيني : صنف المجرمين إلى سبع فئات هي على النحو التالي :

- أ) المجرم العرضي : هو ذلك الشخص الذي يرتكب الجريمة دون أن يقصدها .
- ب) المجرم الموقفي : وهو الذي يبرر مشروعية جريمته بظروف محددة .
- ج) المجرم غير المسؤول : كالطفل والمعتوه .
- د) المجرم العصبي : هو الذي يرتكب جريمته بسبب مشكلة يريد أن يواجهها ويقضي عليها رغم أنه لا يدرك ما يواجهه، ولا يدرك كذلك أنه يواجه أمرا ما .
- هـ) المجرم السيكوباتي
- و) المجرم غير المتزن إنفعاليا : هو ذلك الشخص الذي يرتكب الجرائم الجنسية مستخدما العنف .
- ي) المجرم المحترف : وهو ذلك الشخص الذي يرتكب السلوك الإجرامي كوسيلة لكسب عيشه .
- هناك تصنيفات أخرى للمجرمين من الناحية النفسية كتصنيف أبراهامسن الذي صنف المجرمين إلى المجرم العرضي والمجرم المزمن .
- تصنيف المجرمين على أساس نفسي، يتعدى التحديد على أساس القصد أو الظروف والمشاكل التي يعاني منها المجرمين إلى عوامل نفسية على أساسها تتم عملية التصنيف ومنها :
- 1) عامل الخطر أو الكبرياء :

الكبرياء أو الخطر باعتبارها آفة نفسية قد تصيب الإنسان في أفكاره كما قد تصيبه في شخصيته ذاتها . الخطر في الفكر هي التي تنتج أغلب صور الإجرام، ومن أمثلتها الجرائم الناجمة عن التعصب الديني أو السياسي (المؤامرات) أو المعنوي (جرائم الإنتقام) .

أما الخطر في شخصية الفرد ذاتها، فتظهر عند شعور الفرد بسموه عن الآخرين وعدم إعتياده بمكانة الآخرين، وقد يترتب عن هذا الشعور نوعا من الإستهزاء أو عدم المبالاة الإجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى أعداد ضخمة من المسالك الإجرامية على الأخص في مجال قيادة السيارات، جرائم النصب .

أما الخطر بمكانة الآخرين ومقامهم، فينتج عليها جرائم العنف والإهانة كالسب والقذف .

2) عامل الغضب : يعتبر الغضب فقدا تاما للإلتزان الشعوري، وهو آفة خطيرة لأنه مصدر العدوانية التي قد تكون سببا لإنتاج مختلف أنواع الجرائم المتسمة بالعنف البدني أو المادي، وقد تزداد ضراوة العدوانية وجسامة الجرائم الناتجة عنها إذا كان من يحملها مدنا للخرم في نفس الوقت .

3) عامل التعطل : إن مفهوم التعطل سواء كان مصدره رفض العمل، البطالة الإختيارية أو عدم وجوه أو البطالة الإجبارية، من شأنه أن يهيئ المناخ لحياة صعبة وأحيانا إجرامية ولعل معظم الجرائم التي تنتج إرادته تحدد طوعا وبرغبة المجرم، أساسها التعاون، كما أنها خالية من أي تدرج أو تسلسل في الرتبة الإجتماعية، في حين الجريمة المنظمة، فهي رابطة أساسها التدرج في المراكز الإجتماعية والإدارية المعقدة والضوابط الإجتماعية المتنوعة وتعدد مجالات العمل الإجرامي وتقسيمه والتخصص فيه، ويتحدد إستمرار الجريمة المنظمة في المجتمع بناء

على إستمرار حاجة المجتمع إلى السلع والخدمات غير المشروعة والتي تعتبر النشاط الأساسي لهذا النوع من المجرمين والذي يتمثل في : القمار، الدعارة، المخدرات، التهريب وطبع ونشر المطبوعات المجرمة قانونا. التصنيف القانوني للمجرمين (الزعمي، ص86،) :

إن التصنيف المجرمين حسب القانون الجنائي يستند إلى عدة عوامل منها : تكرار مرات الإجرام، وعلى أساس هذا العامل يبرز نوعين من المجرمين، المجرم الذي يرتكب السلوك الإجرامي لأول مرة وأيضا ذاك المجرم الذي يعاود تكرار الجريمة مرة تلو الأخرى.

ثم وبعد تطور القانون الجنائي، ظهر عامل آخر يستند إليه عند تصنيف المجرمين وهو جسامة السلوك، فصنفت الجرائم إلى مخالفات، جنح وجنايات، وكل نوع جريمة يقابله نوع أو صنف معين من المجرمين.

كذلك إستند تصنيف المجرمين إلى الموضوع الذي يتجه إليه السلوك الإجرامي، فهناك جرائم ضد الأشخاص، جرائم عامة وأخرى ضد الأموال وجرائم سياسية رغم العوامل العديدة التي إستند إليها القانون الجنائي عند تصنيفه للمجرمين، إلا أنه ظهرت تصنيفات أخرى وضعت من قبل بعض الباحثين منها :

III-1-3- تصنيف جاروفالو : وضع جارو فالو تصنيفا رابعيا لأنماط المجرمين وذلك على النحو التالي:

أ) المجرم القاتل : ويمثل النمط الشائع للمجرمين، يتصف بالأنانية وإفتقاره إلى روح الإيثار، خلوه من الرحمة والعدل، ونظرا لتمييزه بهذه الخصائص فهو قد يقدم على القتل والسرقة دون إكتراث لما سيحصل.
ب) المجرم العنيف : وهو يضم نوعين من المجرمين، المجرم الانفعالي وهو الذي تثيره الخمور أو تلك الظروف غير العادية.

أما النوع الثاني هو ذلك المجرم الذي يرتكب نوعا معينا من الجرائم كالجرائم السياسية أو تلك المتعلقة بالأخذ بالثأر.

ج) المجرم غير الأمين : وهو ذلك الشخص الذي يفتقر إلى الأمانة والنزاهة ومعظم جرائمه تكون ضد الملكيات.
د) المجرم المخل بالعفة : أو كما يسميه البعض المجرم الفاسد جنسيا، وذلك لأنه يتجه سلوكه الإجرامي ضد العفة والطهارة الجنسية.

III-2-3- تصنيف أتلاس (شحاته، ص2001، 161):

وضع أتلاس تصنيفا للمجرمين على أساس موضوع الجريمة وأرجعه إلى خمس فئات أساسية وهي كالآتي :
أ) جرائم ضد الوظائف التنظيمية للدولة، كالخيانة، والجرائم ضد أمن الدولة وسيادتها، الرشوة والفساد والجرائم المخالفة للتشريعات الضريبية وحوادث الشغب.

ب) جرائم ضد السمعة الشخصية كالتشهير.

ج) جرائم ضد سلامة الجسم كالإعتداء والقتل والإغتصاب والخطف.

د) جرائم ضد الممتلكات كالسرقة والتزيف.

(هـ) جرائم ضد الأخلاق كالإجهاض والدعارة والخيانة الزوجية.

III-4- تصنيف المجرمين حسب المنحى التكاملي (شحاته، ص 2001، 168):

حاول أصحاب التفسير التكاملي للجريمة وضع تصنيف إجرامي يتفق مع تصورهم النظري للتوفيق بين التفسيرات المختلفة، قانونية كانت أم بيولوجية، نفسية أو إجتماعية. وسوف نعرض أهم التصنيفات التي شكلت المنحى التكاملي ما يلي :

III-1-4- تصنيف فون ليست : وضع ليست تصنيفا للمجرمين يركز على الحالات الإجرامية والتي كانت كالاتي :

- حالات إجرامية يفتقر فيها المجرم إلى الوعي الكامل أو يلبس وعيه الغموض.
- حالات إجرامية يرتبط فيها المجرم بغيره ارتباطا عاطفيا أو يكن له حبا وولاء.
- حالات إجرامية يكون فيها المجرم مزودا بدافع المحافظة على النفس مما يؤدي به إلى ارتكاب الجريمة، كحالات العوز الإقتصادي والجرائم الناجمة عن الخوف من العقاب أو العار أو الفضيحة.
- حالات الجرائم الجنسية.
- حالات الجرائم الإنفعالية، كالجرائم الناتجة عن الإهانة، أو جرائم الرغبة والانتقام أو الغيرة أو الكراهية أو الغضب أو الحسد.

- حالات إجرامية دافعها الرغبة في المجد والشهرة.

- حالات إجرامية دافعها الكسب السريع والطمع.

بعد فترة قدم ليست نقدا ذاتيا لتصنيفه، مؤداه أن كثيرا مما وضعه من خصائص وسمات ربما لا يكون ذا أهمية كدافع للجريمة. ومن هنا وضع ليست تصنيفا آخر راعى فيه تحديد معيار لقياس خصائص الجريمة والمجرمين في ضوء نظرة القانون والنظام العام ومن وهنا برز صنفين من المجرمين :

أ) مجرم اللحظة : وهو ذلك الشخص الذي يرتكب جرائمه في لحظات معينة من حياته وتمتاز جرائمه بالتباعد فيما بينها.

ب) المجرم المزمع : وهو ذلك الشخص الذي يخرج عن القانون بسبب ولعه بالسلوك الإجرامي، وتمتاز جرائمه بالتكرار والتنوع.

هناك تصنيفات عديدة للمجرمين من الناحية القانونية، كتصنيف هورتون ولزلي أين صنف المجرمون إلى أنواع عدة منها مجرمون يصنفون وفق القانون وينقسمون بدورهم إلى ثلاث فئات، كذلك هناك المجرمون المحترفون. هناك أيضا تصنيفا آخر ألا وهو تصنيف كلينارد وكويني، أين صنف الباحثين المجرمين إستنادا إلى أربع خصائص هي: مسار السلوك الإجرامي خلال تاريخ حياة المجرم، مدى التأبيد والعون الذي يلقاه المجرم مقابل إقدامه على ارتكاب السلوك الإجرامي، إستجابة المجتمع أو رد فعله إزاء السلوك الإجرامي وكذلك التناظر بين أنماط السلوكين

الإجرامي والمشروع.

يضاف إلى التصنيفات السابقة الذكر، هناك تصنيف آخر للباحثين.

II-2- التصنيف

تطرق الكثير من الباحثين لموضوع التصنيف داخل المؤسسات العقابية، وكننتيجة لذلك ظهرت تعاريف عديدة لهذا المفهوم، فهناك من يعرفه على أنه: «مجموعة الإجراءات التي تتبع لدراسة حالة المسجون ومعرفة العوامل التي أثرت على تطور شخصيته بإعتبار ذلك وسيلة ضرورية يمكن بواسطتها إستخدام هذه المعلومات كقاعدة لبرنامج كامل يقصد به تحسين حالته وإعدادة للإندماج الإجتماعي وهذا البرنامج يوضح موضوع التنفيذ ويتغير كلما إقتضت الظروف لذلك (عبد الخالق، ص 231، 2001)

كذلك هناك من يعرفه على أنه: تقسيم المحكوم عليهم إلى طوائف متجانسة أي إلى مجموعة تتشابه ظروف أفرادها إيداعهم مؤسسة عقابية ملائمة وإخضاعهم في تلك المؤسسة لبرنامج تأهيلي يتناسب مع ظروفهم (منصور، ص 187، 1991)

وقد أثير إلى مفهوم التصنيف بشكل أكثر وضوحا ودقة وذلك عند تناوله في المؤتمر الدولي الجنائي والعقابي الثاني عشر الذي إنعقد بلاهاي 1950، فقد جاء أن التصنيف هو تقسيم المحكوم عليهم لفئات معينة طبقا للسف والجنس والعود والحالة العقلية والإجتماعية وتوزيعهم بناء على ذلك على مختلف المؤسسات العقابية كي تقوم بإجراء بحوث أخرى فرعية يتحدد على أساسها أسلوب المعامل العقابية الملائمة للتأهيل الإجتماعي (مينا، ص 197، 1993)

فيعد التصنيف من أهم أساليب التفريد العقابي، لأنه يهدف إلى تقسيم المحكوم عليهم ووضعهم في فئات لتوزيعهم على المؤسسات العقابية حسب تخصصها ولوضع برنامج معاملة لكل فئة، حسب ظروفها وتكوين شخصيات أفرادها.

والتصنيف داخل المؤسسات العقابية ليس مجرد عملية إدارية فحسب وإنما هو عملية هادفة لما يلي:

- فصل المسجونين الدين يحتمل أن يكون لهم تأثير سيء على زملائهم بسبب ماضيهم الإجرامي أو فساد أخلاقهم.

- تقسيم المسجونين إلى فئات لتسيير علاجهم الهادف نحو إعادة تأهيلهم الإجتماعي.

هذا ويأخذ التصنيف نوعين، تصنيف أفقي وتصنيف عمودي.

فالأفقي هو توزيع المحكوم عليهم على المؤسسات العقابية المختلفة، حسب تخصص كل واحد منها، وملاءمتها كالمهم، أما العمودي فهو توزيع المحكوم عليهم داخل المؤسسة الواحدة حسب ظروف كل واحد منهم.

ومما سبق ذكره، يمكن تقديم تعريف إجرائي لمفهوم التصنيف مفاده: أن التصنيف هو عملية مخطط لها مسبقا، هدفها تحديد طبيعة شخصية المحكوم عليهم حتى يتسنى لإدارة المؤسسة وبالتحديد الأخصائيين العاملين

بها، تحديد الأساليب العقابية المناسبة لكل محكوم عليه : تلك الأساليب التي تساعد في تأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع، ومن ثم الحد من السلوك الإجرامي وتحديد الأساليب العقابية هي بمثابة نتيجة لبرنامج يرتكز في إعداداته على بعض الجوانب الخاصة بالنزك وهي كالآتي :

- تشخيص الحالة الصحية للنزك، البدنية/عقلية، نفسية.

- تحديد مستواه التعليمي.

- تحديد نوع العمل الملائم له وفقا لمؤهلاته وخبرته.

- تحديد الأنشطة الترفيهية المناسبة له.

- تحديد مدى خطورته وبالتالي تحديد درجة دراسته.

وتحديد الأساليب العقابية، بشكل دقيق وعلمي، يجعل من الضروري أن يكون التصنيف، مستندا إلى بعض المعايير، تلك المعايير التي تغيرت وتطورت بعد الدراسات والبحوث العلمية، فقد منا كان التصنيف المتبع على أساس الجنس والسن، ثم ما لبث أن كشف عن ضرورة التعديل على أسس أخرى وفيما يلي سنعرض أهم معايير التصنيف التي تعتمد عليها المؤسسات العقابية.

II-1-2- معايير التصنيف (السراج، ص450)

أ- الجنس : ويعني الفصل بين الرجال والنساء، وبعد من الأمور الطبيعية داخل المؤسسات العقابية، تجنباً لنشوء علاقات جنسية غير مشروعة بين المحكوم عليهم من الجنس. وقد إتجهت جميع التشريعات في العالم إلى وضع النساء في سجون مستقلة ومعزولة عن سجون الرجال تماماً، وإلى تسليم إدراتها وحراستها إلى النساء، وإن كنا لا نرى بأساً من أن يكون مديرها رجلاً بشرط أن يكون على علم كاف وخلف قوي.

وتمتاز سجون النساء عادة بمعاملة عقابية خاصة، تتفق مع طبيهتهن وقدترتهن على تحمل برامج الإصلاح والتأهيل.

والفصل بين الجنسين من المحكوم عليهم، ضرورة وحق نصت عليه إحد من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، إذ نصت القاعدة (8) على ما يلي :

يجب على قدر المستطاع حبس الرجال بعيداً عن النساء في مؤسسات مستقلة أما في المؤسسات التي تستقبل الرجال والنساء معا فيجب أن تكون الأماكن المخصصة للنساء معزولة تماماً عن تلك المخصصة للرجال.

ب- السن : الأخذ بهذا المعيار يعني تقسيم المحكوم عليهم إلى أحداث وناضجين والهدف من هذا الإجراء هو تفادي تأثير الكبار عن المحكوم عليهم على الأحداث، إذ كما هو معلوم أن فئة الصغار هي فئة ضعيفة، من السهل السيطرة عليها وعلى هذا الأساس إستقطبت هذه المسألة إهتمام المشرعين وعلماء الإجرام والعقاب منذ زمن بعيد. وقد حددت القاعدة (8) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على الأخذ بهذا المعيار وإعتباره حقا من حقوق المحكوم عليهم، والمشرع الجزائري بدوره تبني هذه القاعدة، فالمادتين (29) و(30) من قانون السجون

المعيار يصنف المسجونين أيضا إلى مرتكبي الجرائم العادية ومرتكبي الجرائم السياسية، كما يصنفون أيضا إلى مرتكبي جرائم أمن دولة ومرتكبي جرائم الدم ومرتكبي الجرائم المالية ومرتكبي الجرائم الجنسية.

ي- الحالة الصحية : الأخذ بهذا المعيار يعني تقسيم المسجونين إلى فئتين، فئة الأصحاء وفئة المرضى وبالنسبة للفئة الثانية فهي تتعرض لتصنيف آخر ألا وهو الفصل بين المسجونين على أساس نوع المرض سواء كان عضويا أو نفسيا أو عقليا.

والحكمة من وراء هذا التصنيف هو منع إنتشار العدوي من السجين «المريض» إلى سواه فضلا على أن السجين «المريض» بحاجة إلى معاملة خاصة، يغلب عليها الجانب العلاجي.

خاتمة

كم تم توضيحه في هذا المقال، فإن موضوع تصنيف المجرمين نال إهتمام العديد من العلماء والباحثين وذلك في تخصصات ونواح عدة، إستخلص من خلالها أن المجرمون يختلفون عن غيرهم من الأشخاص الأسوياء وحتى عن غيرهم من الأشخاص الذين يشتركون معهم في صفة الإجرام، في العديد من الصفات التي تجعلهم متميزين، وتدفعهم إلى ارتكاب ذاك السلوك غير السوي، المضاء للمجتمع، المعاقب عليه قانونا ألا وهو «الجريمة» تصنيف المجرمين، أخذ منحى آخر غير ذلك التفسير العلمي، النظري، وهو منحى تناول موضوع تصنيف المجرمين من خلال ما تعتمد عليه السجون أو كما يطلق عليها المؤسسات العقابية أو مؤسسات إعادة التربية.

وتصنيف المجرمين من خلا هذا المنحى، يعني به ذلك الأسلوب الهام الذي على أساسه يحدد البرنامج العقابي الملائم ويقوم هذا الأسلوب على عدة معايير منها السن، الجنس، حكم الإدانة، ونوع العقوبة ومدتها، سوابق الجاني، نوع الجريمة، والحالة الصحية، هاته المعايير هي التي تجعل المجرم شخصا متميزا عن غيره من الأشخاص المجرمين والأسوياء.

وتحديد المؤسسات العقابية من خلال هذا المنحى للبرنامج العقابي ليس بالهدف الحقيقي، إذ تسعى المؤسسة العقابية بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة إلى علاج وتأهيل وإعادة إدماج المجرمين أو كما يطلق عليهم داخل السجون لله المحكوم عليهم لله أو لله النزلاء لله، ومن تم إمكانية الحد من نسبة المجرمين بالإجرام وما يمكن الإشارة إليه في آخر المطاف، أنه قد يلتقي ويتداخل المنحيين، فما يتميز به المجرم من صفات بيولوجية، نفسية، إجتماعية، قانونية قد تكون بمثابة معيار تعتمد عليه مؤسساتنا في الواقع المعاشي.

الهوامش

1- أحمد محمد الزعمي : أسس علم النفس الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص86.

2- إسحاق إبراهيم منصور : موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1991.

- 3- جلال الدين عبد الخالق : الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 4- ربيع محمد شحاته : علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر 2004.
- 5- ربحي أبو عامر : علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية 2000.
- 6- عبد الرحمن عيسوي : علم النفس الجنائي، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية 1998.
- 7- عبود السراج : علم الإجرام وعلم العقاب، دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ط21.
- 8- محمد الجوهري : السلوك الإجرامي - النظريات، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.
- 9- محمد خلف : مبادئ علم الإجرام، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي 1978.
- 10- نظير فرج مينا : الموجز في علمي الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 1993.
- 11- فوزية عبد الستار : مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985، بيروت، ط5.